ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجلات الجزائرية دراسة تطبيقية على عينة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي بالجامعة الجزائرية

Problems of arbitration of scientific research in Algerian scientific journals. Applied study on a sample of Professors of the Algerian University.

د/ نقبيل بوجمعة [1،*] ، ط/د عيشة جحا [2]

[1] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، nekbil.boudjema@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، aicha.djeha@univ-msila.dz

تاريخ الإستلام: 2022/03/25 **تاريخ القبول**: 2022/10/13 **تاريخ النشر**: 2022/10/24

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاكل تحكيم الأعمال العلمية في المجلات العلمية الجزائرية، ولهذا الغرض تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق استبيان على عينة من الأساتذة بقسم علم النفس بجامعة المسيلة، والتي بلغ تعداد أفرادها (26)، وللإجابة عن سؤال الدراسة تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من أفراد العينة بالأساليب الإحصائية الكمية المناسبة، وأشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- وجود مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم بدرجة عالية.
- وجود مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم بدرجة عالية.
- وجود مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين بدرجة عالية.
- وجود مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم بدرجة عالية.
- وجود مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين بدرجة عالية.

الكلمات المفتاحية: مشاكل تحكيم؛ البحوث العلمية؛ المجلات العلمية الجزائرية.***

Abstract: The aim of the study was to identify the problems of the arbitration of scientific work in Algerian scientific journals. For this purpose, the analytical descriptive approach was adopted by applying a questionnaire to a sample of professors from the Department of Psychology of the University of MSILA, which numbered. (26) To answer the question of the study, the data obtained from the sample were processed by appropriate quantitative statistical methods, and the results of the study indicated that:

- There are problems with the lack of clear and well defined standards of arbitration.
- Problems with the conduct of the arbitration process to a high degree.
- Problems with the scarcity of highly qualified arbitrators.
- High level of interference problems in the arbitration process.
- There are problems of bias and aggression on the part of some highly qualified arbitrators.

Keywords: *Arbitration problems - scientific research - Algerian scientific journals.*

* نقبيل بوجمعة

I. مقدمة

يعتبر التحكيم للأعمال العلمية عملية مهمة في نشر الأعمال البحثية، وينظر إليه الباحثون نظرة تقدير وعلى الرغم من هذا التقدير إلا أن التحكيم ليس خاليا من الأخطاء ومن الصعب العثور على محكمين مؤهلين، كما أن هناك بعض الممارسات التحكيمية السلبية التي لا زالت تعيق التحكيم العلمي وتضعفه وتزعزع الثقة فيه وتقلل من مصداقيته هذه المشاكل تنعكس بشكل مباشر على الإنتاج العلمي، والتي أصبحت من المشكلات التي تؤرق الباحثين والمحكمين وهيئات التحرير بالمجلات العلمية.

ولا شك أن مشكلة تحكيم الأعمال العلمية تنعكس آثارها السلبية على هذه الفئات، وفي نفس الوقت على أداء البحث العلمي وتطوره، وتعاني فئات هيئات التدريس الجامعي وطلبة الدراسات العليا من مشكلات تحكيم بحوثهم العلمية، وتعتبر هذه المشكلات في تحكيم الأعمال العلمية واقعا صعبا، يعكس حقيقة الأزمة التي تعيشها هذه الفئات، ولذلك فهي في أشد الحاجة إلى الاهتمام والبحث عن الحلول المناسبة لها، كي تستطيع المساهمة بفاعلية في الإنتاجية العلمية، وفي النشر العلمي دون معوقات، وكي تستطيع الأنظمة البحثية أن تواصل مسيرتها، وتحقق دورها الفعال في البحث العلمي.

ولذا جاء البحث الحالي في التقرب من فئات هيئات التدريس الجامعي وطلبة الدراسات العليا، للوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها هؤلاء في تحكيم أعمالهم العلمية، والتي تمنعهم من تنفيذ مهماتهم البحثية، وذلك بالكشف عن أهم مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجلات العلمية الجزائرية.

1. **إشكالية الدراسة:** نتيجة لمتابعة الباحثين لموضوع تحكيم البحوث العلمية، ولخبرتهما في ممارسة التحكيم في المجلات العلمية الجزائرية، هذه الخلفية وفرت رؤية واضحة حول مشاكل التحكيم التي تتفاقم يوما بيوم نتيجة الممارسات السلبية من قبل بعض المحكمين، وهذا دون أي تدخل لإيجاد حلول لها من قبل الجامعات المشرفة على هذه المجلات العلمية، ولكي تكشف هذه الدراسة عن مشاكل تحكيم البحوث العلمية، فقد سعت إلى الاطلاع على آراء أساتذة الجامعة، واستقصاء وجهات نظرهم حول مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجلات العلمية الجزائرية من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

السؤال الرئيس: -ماهي مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجلات العلمية الجزائرية؟

2. **أهداف الدراسة: تمثلت** أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:
   - التعرف على مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجلات العلمية المحكمة.
   - إثراء موضوع التحكيم العلمي بنتائج الدراسة الحالية.
3. **أهمية الدراسة:** تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، حيث أن التحكيم العلمي يواجه العديد من المشاكل لدى الفئات المشتغلة بالبحث العلمي، وبالتالي إعاقة تطوير أدائها، ولعل التعرف على هذه الجوانب في صورة مشاكل يواجهها التحكيم العلمي للبحوث العلمية في المجلات العلمية، مما يسهل عملية إيجاد الحلول المناسبة لها في الوقت الحالي، كما يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة الباحثين المهتمين بموضوع التحكيم العلمي للأعمال العلمية بالجامعات المحلية إضافة إلى جامعات المنطقة العربية، حيث يمكنهم التعرف على المشاكل التي تواجه التحكيم العلمي لدى الفئات المشتغلة بالبحث العلمي، مما يساعدهم على اقتراح البرامج والحلول المناسبة لها لفتح المجال واسعا أمام عملية تطوير البحث العلمي بالجامعات، وتحييد المعوقات أما النشر والتحكيم العلمي.

4. حدود الدراسة:

- **الحدود المفاهيمية:** تناولت الدراسة مفهوم التحكيم العلمي، وأهم المشاكل التي تعترض تحكيم البحوث العلمية في المجلات العلمية الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت الحدود البشرية للدراسة على عينة من أعضاء هيئات التدريس الجامعي بقسم علم النفس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة في الأسبوعين الأخيرين من شهر فيفري 2021.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة الحالية بقسم علم النفس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

5. مفاهيم الدراسة:

التحكيم: تقييم نتائج البحث العلمي من قبل خبراء مؤهلين يعملون في مجال البحث العلمي وفي التخصص ذاته.

البحوث العلمية: هي مجمل الأعمال البحثية العلمية التي يؤلفها الباحثون من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة.

المجلات العلمية الجزائرية: هي المجلات العلمية التي تتبع المخابر البحثية والمعاهد والكليات والجامعات الجزائرية والتي تقوم بنشر الأعمال العلمية للباحثين بداخل الوطن، وللباحثين الأجانب.

6. الدراسات السابقة:

شدد **الدهشان (2018)** على أهمية وجود جهة علمية تتولى معايير الحكم على الإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية، أسوة بمعامل التأثير (Impact Factor) العلمي الذي يقتصر على أوعية النشر باللغة الإنجليزية.

اقترحت **دراسة الصاوي (2017)** جملة من المعايير لتطبيق الجودة الشاملة بالبحث العلمي في الجامعات السعودية متعلقة برفع مستوى المعارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومعايير إعداد البحث وآليات التحكيم العلمي الرصين ومعايير الاقتباس العلمي وكيفية الارتقاء بالنشر العلمي ضمن معايير (Web of science).

وأوضحت **دراسة آل مداوي (2014)** وجود عقبات تواجه البحث العلمي بالجامعات السعودية متعلقة باختلاف معايير تقييم البحوث العلمية بالمجلات العلمية.

وقام الحايس عبد الوهاب جودة (2013) بدراسة حول التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية بالوطن العربي، حيث هدفت إلى محاولة تشخيص عملية التحكيم العلمي للبحوث المقدمة للنشر بالدوريات العلمية، والوقوف على مستوى أبعادها، بالإضافة إلى معرفة متطلبات جودة التحكيم من قبل أطرفها (المحرر، المحكم، الباحث)، علاوة على ذلك محاولة الوصول إلى نمط من التحكيم الملائم بمستوى عملية التحكيم، مع التوصل إلى النموذج الارشادي لتقييم وثيقة البحث، وقد توصل البحث مجموعة من النتائج المهمة من أهمها: ضعف مستوى عملية التحكيم العلمي للنشر بالدوريات كضعف مستوى حقوق المحكم الأدبية والمادية، ومستوى موضوعيتها، ونزاهتها، والمعايير المحددة لها، وطريقة المراسلات بين أطرافها، كما توصل البحث إلى أهمية الارتقاء بالمعايير الأخلاقية والوجدانية لأطراف عملية التحكيم، وقد انتهت الدراسة إلى توصيات مهمة ، علاوة على اقتراح نموذج إرشادي كدليل لتقييم وثيقة البحث.

وأكدت دراسة **(Bornmann. 2012)** على ضرورة التركيز على ظاهرة Hawthorne Effect والتي تعني تناقض تقييم المحكمين لنفس الدراسة نتيجة اختلاف شروط عملية التحكيم حسب كل مجلة، وأكد على أهمية معالجة هذه الظاهرة للتمكن من تحقيق جودة أعلى في تقييم الأعمال العلمية، واقترح أن جودة التحكيم تحفز المؤلفين على تقديم منتجات أفضل، من خلال التغذية الراجعة المستمرة، وهذا يجعل أعمالهم تستحق القراءة أكثر.

مدى استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أنها تتحدث عن موضوع التحكيم العلمي، والدراسة الحالية تسير في نفس الاتجاه، لكنها اختارت فئة مهمة مشاركة في البحث العلمي وهي فئة أعضاء هيئات التدريس الجامعي، لتلقي الضوء على أهم المشاكل التي تعترضها في تحكيم البحوث العلمية في المجلات العلمية الجزائرية.

ولقد استفادت الحالية من الدراسات السابقة من كل من المناهج المعتمدة فيها، فضلا عن الأدوات المستخدمة، والنتائج التي توصلت إليها، مما عمل ذلك التناغم المنهجي للدراسات السابقة على إثراء الدراسة الحالية شكلا ومضمونا ومنهجيا.

أولا: الجانب النظري للدراسة

1. مفهوم التحكيم العلمي:

تعود أصول عملية التحكيم العلمي إلى المجتمعات العلمية في بريطانيا في القرن الثامن عشر، لكن أصبح جزءا أساسيا في عملية نشر البحوث العلمية في المجلات العلمية في منتصف القرن العشرين، ويقصد بالتحكيم بأنه عملية اخضاع عمل علمي معين للتقييم والفحص من قبل خبراء ومتخصصين في المجال المعرفي، وبذلك فهو عملية تقييم النص العلمي شكلا ومضمونا للنظر في مدى مصداقيته وصحة النتائج المترتبة عليه، وقد عرفه الربيش (2017) أنه عمل تحكمه ضوابط وأخلاق قبل أن يقوم على مجموعة من الأسس والمعايير والمبادئ العلمية، ولكنه في نفس الوقت تحد من فعاليته مجموعة من العوائق والمشكلات وتعيبه بعض من النقائص التي تتطلب دراستها.

وقد عرفه (فراج عبد الرحمن، 2009، ص 5) بأنه تحكيم المقالات العلمية وفق تعريف الأكاديمية البريطانية، على أنه تقييم نتائج البحث العلمي، أو مخططات هذا البحث، وذلك وفقا لكفايتها وأهميتها، وذلك من قبل خبراء مؤهلين يعملون في مجال البحث العلمي، وفي التخصص العلمي ذاتهن ويهدف تحكيم المقالات العلمية إلى التحقق من جودتها، وما إذا كانت تحقق الغاية التي أعدت من أجلها.

2. ضرورة تحديد معايير للتحكيم العلمي:

نظرا للاختلاف في الرؤية والنظر إلى البحوث المحكمة من فاحص لآخر، كان من الضروري تحديد مجموعة من معايير وضوابط للتحكيم تضمن لهذه البحوث قدرا مناسبا من الجودة. كما تحمي التحكيم نفسه من الاسفاف والتردي في هوة الارتجال والمجازفة، أو تقديم الاعتبارات أو المصالح الشخصية على المصلحة العلمية، وفي ذلك أكبر الضرر على البحث العلمي الذي يؤمل منه أن يكون سببا رئيسا في رقي الأمة ووعي المجتمع.

وتكمن أهمية وجود ضوابط ومعايير لتحكيم البحوث العلمية في الآتي:

- إصدار أحكام وقرارات موضوعية على الأعمال البحثية صادقة وثابتة، فبوجود هذه المعايير يقضى على الارتجال والعشوائية والرؤى الذاتية المتطرفة في التحكيم.

- القضاء إلى حد ما على تناقض قرارات المحكمين، الناتج -غالبا – عن عدم كفاية المعايير الممارسة في تحكيم البحوث، حيث تتصف بالعمومية مما يؤدي إلى تناقض القرارات التي يتخذها المحكمون، لأن كل محكم يقيم البحث حسب أهليته الأكاديمية، وميوله الشخصية الإيجابية أو السلبية نحو الباحث.
- وجود المعايير يضمن أن تحكم البحوث والأطروحات بوضوح وبشكل دائم بناء على ما ورد في هذه المعايير، كما يوضح مستوى ونوعية الأطروحات التي يقدمها طلاب الدراسات العليا في أي جامعة.
- التخلص نسبيا من مواطن الضعف والتجاوزات غير البناءة التي تعاني منها عملية البحث العلمي، فدراية الباحث بأبعاد تقويم بحثه من البداية يجعله يتلافى الأخطاء الشكلية والموضوعية والمنهجية والمطبعية واللغوية وغير ذلك. وتوافر هذه الضوابط يجعل الباحثين يقومون بتقويم بحوثهم ذاتيا.
- تحقيق المساواة والعدالة والنزاهة، في أدوات موحدة معروفة لدى الباحثين والمحكمين وعمادات الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعاتنا، وهي دعوة للباحثين إلى الإفادة من المعايير والضوابط المحددة في توجيه بحوثهم محتوى ومنهج ونتائج.
- الحكم على البحوث العلمية والرسائل الجامعية من خلال بيانات موضوعية كافية، أي توخي الحكم العادل المنصف على الباحثين وبحوثهم، فالعدل يمثل حقا فطريا لكل فرد، ومطلبا مشروعا في آن واحد.
- وجود ضوابط ومعايير للتحكيم ينعكس إيجابا على مستوى البحث العلمي في مجاله، وعلى تطوير وتوجيه قدرات المحكمين من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم، وتطوير قدرات الباحثين في مختلف الجوانب المنهجية والعلمية والشكلية. (جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ص ص 11-14) .

ثانيا: إجراءات الدراسة الميدانية

1. **منهج الدراسة:** تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره منهج يصف واقع الظاهرة ويفسره، وذلك من خلال جمع البيانات ومعالجتها، بغرض التعرف على مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجلات العلمية الجزائرية.

مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس الجامعي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بالجامعة الجزائرية وبلغ تعداد أفراد مجتمع الدراسة (53) أستاذ وأستاذة، واختيرت عينة قصدية من أفراد المجتمع، وذلك لتسريع الدراسة التطبيقية، وتكونت عينة الدراسة من (30) أستاذ بقسم علم النفس بنفس الجامعة.

2. أداة الدراسة:

الاستبيان: لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، تم بناء استبيان اعتمادا على (عبد الله بن محمد الطيار ندوة بعنوان: تحكيم الأبحاث العلمية: معاييره، ضوابطه، أخلاقياته، مشكلاته، بكلية التربية بزلفى جامعة المجمعة)، ليتم توجيهه إلى أعضاء هيئات التدريس الجامعي، وتكونت الاستبانة من (41) عبارة، موزعة على خمسة مجالات، والتي جاءت كالتالي:

- **المجال الأول:** مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم (07 عبارات).
- **المجال الثاني:** مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم (08 عبارات).
- **المجال الثالث:** مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين (09 عبارات).
- **المجال الرابع:** مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم (07 عبارات).
- **المجال الخامس:** مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين (10 عبارات).

3. صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- **صدق الاتساق الداخلي:** قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للأداة أكبر من (ر) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.01)، وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.676 و0.817)، مما يشير أن أداة الدراسة تتميز بدرجة عالية من الصدق.

الجدول رقم (01): معامل ارتباط بيرسون لمجلات الأداة وللأداة ككل.

	مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم	مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم	مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين.	مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم	مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين.	الدرجة الكلية
مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم	1,00	0,539**	0,25	0,30	0,25	0,676**
مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم	0,539**	1,00	0,416*	0,665**	0,33	0,817**
مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين.	0,25	0,416*	1,00	0,26	0,500**	0,606**
مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم	0,30	0,665**	0,26	1,00	0,468*	0,778**
مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين.	0,25	0,33	0,500**	0,468*	1,00	0,709**
الدرجة الكلية	0,676**	0,817**	0,606**	0,778**	0,709**	1,00

ب- **ثبات أداة الدراسة:**

الثبات عن طريق ألفا كرونباخ: بلغ معامل ثبات ألفا كرو نباخ (0.88)، وهذه القيمة معنوية عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يشير إلى تمتع أداة الدراسة بثبات عالي يؤهلها لتحقيق أهداف الدراسة.

تصحيح الاستبيان: تم اعتماد سلم ليكرت الثلاثي لتصحيح الاستبيان الحالي، وذلك وفق البدائل التالية (موافق، محايد، معارض)، وهي تمثل الدرجات التالية على الترتيب (3،2،1)، وقد تم اعتماد الميزان التالي لأغراض تحليل النتائج:

- المتوسط الحسابي من 1.00 إلى 1.66 يمثل وجود مشاكل التحكيم بدرجة ضعيفة،
- المتوسط الحسابي من 1.67 إلى 2.33 يمثل وجود مشاكل التحكيم بدرجة متوسطة،

- المتوسط الحسابي من 2.34 إلى 3.00 يمثل وجود مشاكل التحكيم بدرجة عالية.

الأساليب الكمية الإحصائية المستخدمة لمعالجة بيانات الدراسة: تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية الكمية المناسبة لمعالجة بيانات الدراسة، وكانت كالتالي: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل ألفا كرو نباخ.

II. عرض وتحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

عرض وتحليل ومناقشة نتائج السؤال الرئيس:

س- ماهي مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجلات العلمية الجزائرية؟

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة الذي يهدف إلى معرفة مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجلات العلمية الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس الجامعي بالجامعة الجزائرية حول خمسة مجالات من مشاكل التحكيم، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتحديد درجة كل عبارة، وكل مجال وفق البدائل (موافق، محايد، معارض)، وجاءت النتائج وفق الجداول التالية:

المجال (01): مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم.

الجدول رقم (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الأول (مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم).

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
عدم وجود معايير تحكيم واضحة ومحددة	2,08	0,98	07
عدم فهم الأنظمة من قبل المحكمين أو المحكم لهم	2,38	0,75	05
اقتصار المعايير على النواحي الشكلية فقط	2,42	0,86	04
الدليل الارشادي الذي تصدره المجلات العلمية يمتاز بالغموض ولا يراعي كل جوانب تحكيم البحوث العلمية	2,31	0,79	06
عدم وجود لجان متخصصة لتجديد معايير التحكيم وتفصيلها	2,62	0,57	02
هناك اختلاف بين المحكمين في منهجية تحكيم الإنتاج العلمي	2,88	0,33	01
تناقض قرارات المحكمين للأعمال العلمية	2,50	0,76	03
المجال الأول: مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم.	2,46	0,43	

يتضح من الجدول رقم (02) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال الأول جاءت ما بين (2.88 و2.08)، ولقد شكلت جميع المتوسطات الحسابية لعبارات المجال وجود مشاكل التحكيم بدرجة عالية، وجاءت العبارة السادسة (هناك اختلاف بين المحكمين في منهجية تحكيم الإنتاج العلمي) في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.88) وبانحراف معياري

(0.33)، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك اختلاف مؤكد بين المحكمين في منهجية تحكيم الإنتاج العلمي، وهذا يعود في الأساس إلى غياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم لدى أغلب المجلات العلمية، مما يضعف عملية التحكيم للأبحاث العلمية، وجاءت العبارة الخامسة (عدم وجود لجان متخصصة لتجديد معايير التحكيم وتفصيلها) في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (2.62)، وبانحراف معياري (0.57)، وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة يتفقون في عدم وجود لجان متخصصة لتجديد معايير التحكيم وتفصيلها، وهذا واقع تتميز به أغلب المجلات العلمية الجزائرية، وجاءت العبارة السابعة (تناقض قرارات المحكمين للأعمال العلمية) في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (2.50)، وبانحراف معياري (0.76)، وتشير هذه النتيجة إلى أن الأساتذة يؤكدون تناقض قرارات المحكمين في تحكيم الأعمال العلمية بين القبول والرفض من محكم إلى آخر، وهذا يعود إلى غياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم، وجاءت العبارة (اقتصار المعايير على النواحي الشكلية فقط) في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي(2.42)، وبانحراف معياري(0.86)، وتشير هذه النتيجة إلى أن أغلب المجلات العلمية تعتمد المعايير الشكلية فقط في تحكيم الأعمال العلمية قبل نشرها، ولا توجد بها لجان قراءة تهتم بالجانب الموضوعي، وجاءت العبارة (عدم فهم الأنظمة من قبل المحكمين أو المحكم لهم) في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي(2.38)، وبانحراف معياري(0.75)، وتشير هذه النتيجة إلى أن المحكمين فهمهم ضعيف لأنظمة التحكيم التي تعتمدها المجلات العلمية في تحكيم الأعمال العلمية، وجاءت العبارة (الدليل الارشادي الذي تصدره المجلات العلمية يمتاز بالغموض ولا يراعي كل جوانب تحكيم البحوث العلمية) في الترتيب السادس بمتوسط حسابي(2.31)، وبانحراف معياري(0.79)، وتشير هذه النتيجة إلى أن الدليل الارشادي التي تصدره المجلات العلمية للباحثين يهتم بالجانب الشكلي فقط ولا يراعي كل جوانب تحكيم البحوث العلمية، وجاءت العبارة (عدم وجود معايير تحكيم واضحة ومحددة)في الترتيب السابع بمتوسط حسابي(2.08)، وبانحراف معياري(0.98)، وتشير هذه النتيجة إلى أن أغلب المجلات العلمية لا تضع في دليلها الارشادي معايير تحكيم واضحة ومحددة، وأن أغلب هذه المجلات العلمية حديثة الإنشاء، وجاء المجال الأول بمتوسط حسابي (2.46)، وبانحراف معياري(0.43)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم بدرجة عالية، وهذا ما يضعف عملية التحكيم للأعمال العلمية، و هذا ما يجعل عملية التحكيم بالمجلات العلمية الجزائرية تتميز بالعشوائية ، وبالممارسات السلبية التي يشتكي منها الباحثون بالجامعات المحلية.

المجال (02): مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم.

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الثاني (مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
عزوف المحكمين عن قبول الأعمال الخاضعة للتحكيم	**2,38**	**0,75**	07
قلة المردود المادي لأعمال التحكيم	**2,73**	**0,60**	01
كثرة الأعمال المحكمة والانشغال بقراءتها	**2,73**	**0,45**	01
عدم وصول تقارير المحكمين في الوقت المحدد رغم المتابعة المستمرة لهم	**2,54**	**0,71**	04
استخدام المحكمين بعض العبارات ذات دلالات علمية غير دقيقة	**2,50**	**0,65**	05
عدم إبداء المحكم أرائه كاملة حول كل عنصر من عناصر التحكيم	**2,69**	**0,55**	02
عدم مؤامة المستويات المقررة للبحوث المحكمة مع التقارير والانتقادات الموجهة للأعمال المحكمة	**2,42**	**0,58**	06
عدم ملائمة التقارير والأحكام لأوجه الكمال والنقص في البحوث	**2,65**	**0,49**	03

العلمية المحكمة			
المجال الثاني: مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم.	**2,58**	**0,34**	

يتضح من الجدول رقم (03) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال الثاني (مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم) جاءت ما بين (2.73 ، و2.38)، ولقد شكلت جميع المتوسطات الحسابية لعبارات المجال الثاني وجود مشاكل التحكيم بدرجة عالية.

ويتضح من الجدول السابق اتفاق الأساتذة في وجود مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم تتمثل في قلة المردود المادي لأعمال التحكيم، وكثرة الأعمال المحكمة المسندة للمحكمين، والانشغال بقراءتها، وعدم إبداء المحكم لآرائه كاملة حول كل عنصر من عناصر التحكيم، وعدم ملائمة التقارير والأحكام لأوجه الكمال والنقص في البحوث العلمية المحكمة، وعدم وصول تقارير المحكمين في الوقت المحدد رغم المتابعة المستمرة لهم، واستخدام المحكمين لبعض العبارات ذات دلالات علمية غير دقيقة، وعدم مؤامة المستويات المقررة للبحوث المحكمة مع التقارير والانتقادات الموجهة للأعمال المحكمة، وعزوف المحكمين عن قبول الأعمال الخاضعة للتحكيم.

وتعود هذه النتيجة إلى عدم اهتمام الأجهزة العلمية المشرفة على المجلات العلمية، مما أدى إلى تراكم مشاكل سير عملية التحكيم، دون العمل على معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك على مستوى المجلات أو على مستوى الجامعات والمعاهد والكليات.

المجال (03): مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين.

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الثالث (مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين).

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
قلة المحكمين المؤهلين في بعض التخصصات العلمية	**2,77**	**0,51**	**04**
معاناة المحكمين المؤهلين الموجودين من كثرة البحوث المطلوب منهم تحكيمها	**2,81**	**0,49**	**03**
قلة الدورات العلمية لتأهيل المحكمين الموجودين	**2,96**	**0,20**	**01**
قلة الدورات التدريبية لتدريب محكمين جدد	**2,96**	**0,20**	**01**
افتقار بعض المحكمين إلى بعض قيم التحكيم	**2,92**	**0,27**	**02**
افتقار بعض المحكمين للمعرفة العلمية وللخبرة في التحكيم	**2,65**	**0,63**	**05**
يعجز المحكم عن إبداء الرأي السديد وإصدار الحكم المناسب على البحوث التي تتطلب منه تحكيمها وتقويمها	**2,35**	**0,69**	**06**
الكثير من المحكمين غير مطلعين على الأدب النظري للأعمال العلمية المحكمة	**2,65**	**0,56**	**05**
الكثير من المحكمين ضعيفي المستوى العلمي ومعلوماتهم سطحية	**2,15**	**0,67**	**07**
المجال الثالث: مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين.	**2,69**	**0,26**	

يتضح من الجدول (04) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال الثالث (مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين) جاءت ما بين (2.96، و2.15)، ولقد شكلت أغلب المتوسطات الحسابية لعبارات المجال الثالث وجود مشاكل التحكيم بدرجة عالية، في المقابل جاءت العبارة الأخيرة من المجال الثالث (الكثير من المحكمين ضعيفي المستوى العلمي ومعلوماتهم سطحية) بمتوسط حسابي (2.15)، وبانحراف معياري(0.67)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود مشاكل بدرجة متوسطة.

ويتضح من الجدول السابق اتفاق الأساتذة في وجود مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين تتمثل في قلة الدورات العلمية لتأهيل المحكمين الموجودين، وقلة الدورات التدريبية لتدريب المحكمين الجدد، وافتقار بعض المحكمين إلى بعض قيم التحكيم، ومعاناة المحكمين المؤهلين الموجودين من كثرة البحوث المطلوب منهم تحكيمها، وقلة المحكمين المؤهلين في بعض التخصصات العلمية، وافتقار بعض المحكمين للمعرفة العلمية وللخبرة في التحكيم، والكثير من المحكمين غير مطلعين على الأدب النظري للأعمال العلمية المحكمة، ويعجز المحكم عن إبداء الرأي السديد وإصدار الحكم المناسب على البحوث التي تتطلب منه تحكيمها وتقويمها، والكثير من المحكمين ضعيفي المستوى العلمي ومعلوماتهم سطحية.

وتعود هذه النتيجة إلى عدم اهتمام الأجهزة المشرفة على المجلات العلمية بالموارد البشرية القائمة بعملية التحكيم وهذا يعود ربما إلى ضعف ميزانياتها المالية، وإلى غياب التفكير لدى المشرفين على المجلات العلمية في التدريب للمحكمين وتوفيره بشكل دوري، لتطوير عملية التحكيم بشكل مستمر.

المجال (04): مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم

الجدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الرابع (مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم).

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
بذل المساعي الاستباقية من طرف أطراف أخرى للتأثير على عملية اختيار المحكمين بهدف محاباة الباحث أو بهدف الإضرار به	2,54	0,65	04
إفشاء أسرار التحكيم (إذاعة أسماء المحكمين)	2,31	0,74	06
التأخر بقصد في تقديم نتيجة التحكيم	2,19	0,63	07
التحكيم يئن تحت وطأة القصور والتجاوزات والمخالفات الفنية والعلمية	2,50	0,65	05
عدم متابعة المحكمين عند الخطأ في التحكيم	2,65	0,56	02
ضعف المتابعة والتنسيق من قبل الجامعات لجهاز التحكيم	2,69	0,55	01
ضعف الجامعات في متابعة الأعمال المحكمة لدى المحكمين	2,58	0,70	03
المجال الرابع: مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم	**2,49**	**0,44**	

يتضح من الجدول (05) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال الرابع (مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم) جاءت ما بين (2.69، و2.19)، ولقد شكلت أغلب المتوسطات الحسابية لعبارات المجال الرابع وجود مشاكل التحكيم بدرجة عالية، في المقابل شكلت العبارة الثالثة (التأخر بقصد في تقديم نتيجة التحكيم) درجة وجود مشاكل متوسطة.

ويتضح من الجدول السابق أن الأساتذة يتفقون في وجود مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم تتمثل في ضعف المتابعة والتنسيق من قبل الجامعات لجهاز التحكيم، وعدم متابعة المحكمين عند الخطأ في التحكيم، و ضعف الجامعات في متابعة الأعمال المحكمة لدى المحكمين، وبذل المساعي الاستباقية من طرف أطراف أخرى للتأثير على عملية اختيار المحكمين بهدف محاباة الباحث أو بهدف الإضرار به، وأن التحكيم يئن تحت وطأة القصور والتجاوزات والمخالفات الفنية والعلمية، و إفشاء أسرار التحكيم (إذاعة أسماء المحكمين)، والتأخر بقصد في تقديم نتيجة التحكيم.

وتعود هذه النتيجة إلى الممارسات السلبية من قبل المجلات العلمية عند تحكيم الأعمال العلمية، وإلى وجود أشخاص يشرفون على المجلات العلمية يتميزون بغياب القيم العلمية وقيم شرف المهنة لديهم، مما خلق واقعا غير علمي يشجع على التدخل في مسار التحكيم العلمي للأعمال العلمية.

المجال (05): مشاكل تتعلق بالتحيزوالعدوانية من بعض المحكمين.

الجدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الخامس (مشاكل تتعلق بالتحيزوالعدوانية من بعض المحكمين).

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
بعض المحكمين سيطرت عليهم الميول والأهواء الشخصية	2,50	0,65	03
بعض المحكمين غير موضوعيين في التحكيم	2,65	0,56	01
بعض المحكمين غير ملمين بمنهجية البحث الصحيحة	2,62	0,70	02
بعض المحكمين يميلون الى التحكيم بالمجاملة وبالمحاباة وبالعلاقات الشخصية	2,65	0,63	01
بعض المحكمين يبيتون النية في التحكيم لغير صالح البحث العلمي	2,27	0,72	06
تحامل المحكم وإبداء الانتقام والتشفي من البحث والباحث	2,31	0,68	04
تجريد العمل العلمي من الإيجابيات والاستخفاف بالباحث وببحثه	2,04	0,77	09
توجيه اتهامات للباحث بالاقتباس المباشر وبالسرقة العلمية	2,15	0,73	08
إتاحة الفرصة لمحكمين غير أسوياء من الناحية العلمية التعدي على حقوق الباحثين الفكرية وسرقتها	2,31	0,55	05
انتحال بعض المحكمين لآراء أو نتائج بحوث أرسلت إليهم لتحكيمها ولتقويمها	2,19	0,57	07
المجال الخامس: مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين.	2,37	0,41	

يتضح من الجدول (06) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال الخامس (مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين) جاءت ما بين (2.65، و2.15)، ولقد شكلت بعض المتوسطات الحسابية لعبارات المجال الخامس وجود مشاكل التحكيم بدرجة عالية، في المقابل شكلت أغلب المتوسطات الحسابية وجود مشاكل التحكيم بدرجة متوسطة.

ويتضح من الجدول السابق أن جميع الأساتذة يتفقون في وجود مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين تتمثل في بعض المحكمين غير الموضوعيين في التحكيم، وكذلك في بعض المحكمين الذين يميلون الى التحكيم بالمجاملة وبالمحاباة وبالعلاقات الشخصية، وفي بعض المحكمين غير ملمين بمنهجية البحث الصحيحة، وبعض المحكمين سيطرت عليهم الميول والأهواء الشخصية، وتحامل المحكم وإبداء الانتقام والتشفي من البحث والباحث، وإتاحة الفرصة لمحكمين غير أسوياء من الناحية العلمية، والتعدي على حقوق الباحثين الفكرية وسرقتها، وأن بعض المحكمين يبيتون النية في التحكيم لغير صالح البحث العلمي، وانتحال بعض المحكمين لآراء أو نتائج بحوث أرسلت إليهم لتحكيمها ولتقويمها، وتوجيه اتهامات للباحث بالاقتباس المباشر وبالسرقة العلمية، وتجريد العمل العلمي من الإيجابيات والاستخفاف بالباحث وببحثه.

وتعود هذه النتيجة في وجود مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين إلى الفوضى التي يعيشها جهاز التحكيم بالمجلات العلمية، مما نتج عنه واقع غير علمي وغير عملي يتميز بالممارسات السلبية أدى إلى تذمر فئات واسعة من أساتذة الجامعات من ممارسات هذا الجهاز.

ويلخص الجدول رقم (06) ترتيب مجالات مشاكل التحكيم للأعمال العلمية في المجلات العلمية الجزائرية، وهي كالتالي.

الجدول (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب مجالات الأداة.

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم	2,46	0,43	04
02	مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم	2,58	0,34	02
03	مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين.	2,69	0,26	01
04	مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم	2,49	0,44	03
05	مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين.	2,37	0,41	05
	الدرجة الكلية لأداة الدراسة	12,59	1,36	

يتضح من الجدول (06) أن جميع المجالات جاءت بوجود مشاكل التحكيم بدرجة عالية، حيث جاء المجال الثالث في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.69)، وبانحراف معياري (0.26)، وجاء المجال الثاني في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (2.58)، وبانحراف معياري(0.34)، وجاء المجال الرابع في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (2.49)، وبانحراف معياري(0.44)، وجاء المجال الخامس في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (2.37)، وبانحراف معياري(0.41)، وجاءت الأداة ككل بدرجة وجود مشاكل التحكيم عالية بمتوسط حسابي (12.59)، وبانحراف معياري(1.36).

III. خاتمة: أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- وجود مشاكل تتعلق بغياب المعايير الواضحة والمحددة للتحكيم بدرجة عالية.
- وجود مشاكل تتعلق بسير عملية التحكيم بدرجة عالية.
- وجود مشاكل تتعلق بندرة المحكمين المؤهلين بدرجة عالية.
- وجود مشاكل تتعلق بالتدخل في مسار التحكيم بدرجة عالية.
- وجود مشاكل تتعلق بالتحيز والعدوانية من بعض المحكمين بدرجة عالية.

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتضح جليا أن أساتذة الجامعات الجزائرية يعانون من صعوبات تعوق انتاجيتهم العلمية، تتمثل في مشاكل تتعلق بتحكيم أعمالهم العلمية بالمجلات العلمية الجزائرية، مما يفرض التدخل من الجهات صاحبة القرار في التعليم الجامعي التدخل من أجل تحييد هذه المشاكل ليفسح المجال أمام هذه الطاقات العلمية المستقبلية للوصول إلى تحقيق أهدافها العلمية بكل أريحية، وتوفير البيئة العلمية المناسبة للبحث العلمي.

IV. مقترحات الدراسة:

- خضوع عملية اختيار المحكمين لآليات وضوابط وشروط.
- تأسيس لجنة من الخبراء تتولى وضع المعايير اللازمة.
- تنظيم حلقات عمل وندوات في مجال التحكيم العلمي لمناقشة مشكلاته وقضايا تطويره.
- إقامة دورات تدريبية وتنظيم ورش عمل للمحكمين غير المتمرسين لبناء القدرات التحكيمية.
- الالتزام بتوصيات المحكمين إذا أحسن اختيارهم.
- إلزام المحكم بضوابط وبأخلاقيات التحكيم.

الإحالات والمراجع:

- عبد الله بن محمد الطيار (1435ه). ندوة بعنوان: تحكيم الأبحاث العلمية: معاييره، ضوابطه، أخلاقياته، مشكلاته، بكلية التربية بزلفى جامعة المجمعة، بتاريخ 16 / 7/ 1435ه.

Draltayyar.com/books/

- الحايس عبد الوهاب جودة (2013). التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية بالوطن العربي مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد التاسع، العدد الثاني، ديسمبر 2013.
- الدهشان جمال (2018). نحو معامل تأثير عربي لجودة وتقييم المجلات والبحوث العلمية المنشورة باللغة العربية: الضرورات، والمتطلبات. المجلة العربية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد 01، العدد(01)، ص ص 61-107.
- آل مداوي عبير (2014). البحث العلمي في الجامعات السعودية: التحديات والتوجهات المستقبلية، ورقة عمل قدمت بمؤتمر تكامل مخرجات التعليم في سوق العمل في القطاع العام والخاص، 28/4-2014/5/1، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،
- الصاوي ياسر (2017). متطلبات الجودة الشاملة للبحث العلمي من منظور التقويم الأكاديمي بالجامعات السعودية ضمن رؤية 2030. ورقة عمل قدمت بندوة التقويم في التعليم الجامعي، 2017/5/9، جامعة الجوف، السعودية.
- عبد العزيز الربيش، أخلاقيات التحكيم العلمي: أهم المشكلات وأهم الحلول، ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، 28-29 مارس 2007.
- جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية (2010). التحكيم العلمي أخلاقياته، معاييره، مشكلاته.
- عبد الرحمن فراج (2009). التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي: الدوريات المتخصصة نموذجا. نظر يوم 01/05/ 2017 بموقع: www.journal.cybrarians.org/index.php

Bornmann, L, 2012, The hawthorne effect in journal peer review , Scientometrics Vol 91.